الفصل السادس: كيفية معرفة العلة

رغم الخفاء والدقة التي يتسم بها علم العلل من جهة، وقلة المتكلمين فيه من جهة أخرى، يمكن بالتتبع والاستقراء التعرف على جملة من الوسائل والطرق التي يستطيع المحدثون بها التعرف على العلل، واكتشاف خفايا القوادح التي تعتري الأسانيد التي ظاهرها الصحة[١].

قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٢٦): وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الجهبذ، أي الناقد، بذلك إلى اطلاعه على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث غلب على ظنه ذلك فأمضاه، وحكم به، أو تردد في ذلك فوقف وأحجم عن الحكم بصحة الحديث، وإن لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك، مع كون الحديث المعل ظاهره السلامة من العلة. اهـ.

ويمكن بإجمال حصر تلك الطرق فيما يلي[٢]:

١ـ جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد، والنظر في اختلاف الرواة زيادة ونقصا، تقديما وتأخيرا، رفعا ووقفا، وصلا وإرسالا، فصلا وإدراجا وغير ذلك، فيتبين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والتفرد، والتصحيف، والانقلاب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

ولذا قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٣].

(١) وهذا الباب أحد الأبواب التي لم يفض المحدثون في بيانها عند كلامهم على الحديث المعل فذكرت جملة ما تيسر لي مع أن البحث في حاجة إلى تتميم أكثر وأدق، وعلى كل فما لا يدرك كله لا يترك جله.

(٢) وبعض هذه الطرق التي سنذكر مما يفيد مباشرة في التعرف على العلل، وبعضها وسائل وأسباب تساعد على ذلك.

(٣) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٢١٢) وذكره ابن الصلاح في مقدمته (١١٦ ـ مع التقييد والإيضاح).

وقال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[١].

وقال أبو حاتم: لو لم يكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه[٢].

وقال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[٣].

وقال الإمام مسلم في كتاب التمييز(٢٠٩): فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها.

تنبيه:

نقل كثير من المصنفين في العلل من المتأخرين، آخرهم الوريكات في الوهم (١١٣)، في هذا الباب قول أحمد، الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا. وهذا لا دخل له فيما نحن بصدده، ومراد أحمد أن جمع الطرق يعين على فهم وتفسير ما يقع من غموض وإشكال في بعض طرقه.

فقد يشكل فهم الحديث أو فهم بعض ألفاظه أو ما ورد في بعض طرقه، وبمراجعة سائر رواياته يتبين المراد، والله أعلم.

وقال الخطيب البغدادي في الجامع (٢/ ٢٩٥): السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

وقال السخاوي في فتح المغيث متحدثا عن مجالس الإملاء (٢/ ٢٩٧): ومن فوائده

(١) رواه الدوري في التاريخ (٢/ ٦٥٨) ومن طريقه الخطيب في الجامع (٢/ ٢١٢) وابن حبان في المجروحين (١/ ٣٥)، وذكره ابن حجر في التهذيب (١١/ ٢٤٨) وذكره الذهبي في السير (١١/ ٨٤) بلفظ: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه، وعند الخليلي في الإرشاد (٢/ ٥٩٥): لو لم نكتب الحديث من مئة وجه ما وقعنا على الصواب.

قلت: ولعله لهذا كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم. تهذيب التهذيب (١١٠٧) والميزان (١/ ٣٥) وتهذيب الكمال (٢/ ٩٧) وتاريخ بغداد (٦/ ٩١).

(٢) فتح المغيث (٢/ ٣٣٢).

(٣) رواه الخطيب في الجامع(٢/ ٢٩٥).

اعتناء الراوي بطرق الحديث وشواهده ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ولا ينزوي[1]، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته (٢٩٥): وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف.

وقال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/ ٢٠٠): والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه. اهـ.

ولعله لأهمية جمع الطرق وفائدتها في اكتشاف خفايا العلل قال أيوب السختياني: إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره. رواه الدارمي في السنن (١/ ١٥٣)؟

لأن مجالسة الراوي لغير شيخه الذي سمع منه الحديث تمكن من الإطلاع على كل من وافق شيخه في تلك الرواية ممن خالفه، واعتبار مخالفته بمخالفة غيره.

ولنضرب بضع أمثلة يتضح بها المقام، ولنختر ما وقع لإمام الصنعة البخاري في كتابه الذي يعد أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى:

ـ الأول:

أخرج البخاري (١٠/ ٥١٦) قال حدثني إسحاق أخبرنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي، ثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى.. الحديث.

---

(١) كذا في طبعتين من الكتاب، ولم يتبين لي وجهه وهو مصحف ولابد.

وهذا سند ظاهر الصحة، لكن بعد التأمل وجمع الطرق تبين أن الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزهري، وإن صرح بالسماع منه، فقد وهم في ذلك أبو المغيرة.

فقد رواه الوليد، وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن الزهري معنعنا.

ورواه بشر بن بكر وعقبة بن علقمة البيروتي عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري.

قال الحافظ في هدي الساري (٣٧٩): وهذا من المواضع الدقيقة. اهـ

قلت: فالصواب في هذا الحديث أنه عن الأوزاعي عن رجل مجهول عن الزهري، ورواه الأوزاعي مرة معنعنا بإسقاط من بلغه عن الزهري، فظن أبو المغيرة أن الأوزاعي سمعه من الزهري فصرح بالتحديث، فوهم وهما فاحشا، ولولا جمع الطرق لم نتمكن من الوقوف على هذا، وفات الإمام البخاري هذا على جلالة قدره وبراعته في النقد، ولكل جواد كبوة.

ـ المثال الثاني:

روى البخاري (٩/ ٦٣٠) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنما بسلع، فأبصرت بشاة من غنمها موتا، فكسرت حجرا فذبحتها به.

وهذا سند ظاهره الصحة، لكن بعد جمع طرقه ورواياته تبين أن الرواة اضطربوا فيه اضطرابا متباينا متدافعا يمنع من تصحيحه.

ـ فورد كما تقدم.

ـ ورواه مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب.

ـ وعن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله أن جارية لكعب.

ـ وعن الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار يخبر عبد الله .

قال الدارقطني : وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه ، اختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب وعلى إسماعيل بن أمية وعلى موسى بن عقبة وعلى غيرهم ، وقيل فيه عن نافع عن ابن عمر ولا يصح ، والاختلاف فيه كثير .

قال الحافظ في هدي الساري (٣٧٦) : وهو كما قال ، وعلته ظاهرة ، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف .

ـ المثال الثالث :

روى البخاري قال : حدثنا محمد بن كثير أخبرنا إسرائيل حدثنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : رأيت موسى وعيسى وإبراهيم عليهم السلام . الحديث .

وهذا سند ظاهره الصحة ، لكن تبين بمجموع طرقه أن قوله عن ابن عمر وهم ، والصحيح أنه عن مجاهد عن ابن عباس ، كما نبه عليه أبو علي الجياني وأبو مسعود الدمشقي وأبو ذر الهروي وأبو عبد الله بن مندة والحافظ ابن حجر[(١)] .

ـ المثال الرابع :

روى البخاري ومسلم من طريق مالك عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهى ، فقيل وما تزهى ، قال : حتى تحمر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه .

قال الدارقطني : خالف مالكا جماعة منهم إسماعيل بن جعفر ، وابن المبارك ، وهشيم ، ومروان بن معاوية ، ويزيد بن هارون وغيرهم ، قالوا فيه : قال أنس : أرأيت إن منع الله الثمرة .

قال : وقد أخرجا جميعا حديث إسماعيل بن جعفر ، وقد فصل كلام أنس من كلام

(١) هدي الساري (رقم ٥٢) .

النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ ابن حجر: سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث كما أوضحته في كتابي: تقريب المنهج بترتيب المدرج[(١)].

ـ المثال الخامس:

ومن أمثلة ما وقع لغير الإمام البخاري: ما رواه الحاكم في المستدرك (٤/١٢٩) من طريق عمر بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا (كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثريد).

وسنده ظاهره الصحة، ولذلك صححه الحاكم ووافقه الذهبي وأقرهما المناوي في فيض القدير، وقال في التيسير: إسناده صحيح.

لكن لما جمعنا طرقه وجدنا أبا داود رواه في سننه (٣٧٧٧) من طريق عمر[(٢)] بن سعيد عن رجل من أهل البصرة عن عكرمة عن ابن عباس به مرفوعا.

فتبين أن الحديث في سنده رجل مجهول سقط في رواية الحاكم، ولذلك صححه هو وتابعه من تابعه، وهو معل بما ذكرت.

قال الألباني في الضعيفة (٤/٢٤٢): فخفيت عليهم علة الحديث التي لا تظهر إلا بتتبع طرقه، والحمد لله على توفيقه.

ـ المثال السادس:

قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢٩٦): ومن المواضع الخفية في الأحاديث المعللة: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر (ض) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من باع عبدا وله

(١) هدي الساري (رقم ٢٩).

(٢) في المطبوع عمرو.

مال . الحديث .

فقال : قد كنت استحسن هذا الحديث من ذي الطريق حتى رأيت من حديث بعض الثقات عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر (ض) فعاد الحديث إلى الزهري ، والزهري إنما رواه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ض) .

وهو معلول يعني لأن نافعا رواه عن ابن عمر (ض) فجعل مسألة بيع العبد عن عمر (ض) ومسألة بيع النخل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال النسائي : سالم أجل من نافع ، ولكن القول في هذا قول نافع .

وكذا قال على بن المديني والدارقطني .

قال العلائي : (وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها) .

قلت : ـ أي ابن حجرـ : وسبب الخفاء في هذا المثال أن عكرمة بن خالد أكبر من الزهري ، وهو معروف بالرواية عن ابن عمر (ض) ، فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصحة ، وكان يعتضد بها ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه ، ويرجح على رواية نافع ، خلافا لما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما .

لكن لما فتشت الطرق تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه ، وهو الزهري ، والزهري لم يسمعه من ابن عمر (ض) ، إنما سمعه من سالم ، فوضح أن راوية حماد بن سلمة مدلسة أو مسواة ، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم ، وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة ، لأن العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي (ض) قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر ، والحديث من قوله ، كان الظن غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطا ، والله أعلم .

- المثال السابع:

روى مسلم في صحيحه(١٩٩٨) عن أبي الزبير عن ابن عمر سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن نبيذ الجر والدباء والمزفت

وهذا سنده ظاهره الصحة.

لكن بعد جمع طرقه انكشف لنا ما يلي: روى نافع هذا الحديث عن ابن عمر أن رسول الله خطب في بعض مغازيه، فأقبلت نحوه، فانصرف قبل أن أبلغه، قلت: ماذا قال، قالوا: نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت.

فظهر أن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ومن رواه عنه بلفظ السماع فقد وهم، والصواب أنه سمعه من بعض الناس عنه.

وبهذا أعله الدارقطني في الإلزامات (٣٠٠).

وقد أخرجه مسلم بالوجهين، فلعله خرجه ليبين أن له علة لكنها لا تضر.

وهذا من الأمثلة الجيدة على أن التصريح بالسماع قد يقع في الأسانيد وهما من بعض رواته، كما نبه عليه الحافظ ابن رجب، كما تقدم.

٢- ومن الطرق المعينة على معرفة العلل معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢٥٧): معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. اهـ.

وقال الحافظ العلائي في مقدمة الأحكام: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا منحه الله فهما غايصا وإطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة.

وقال الحافظ في النزهة (١٢٣): وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني.

ولنضرب لذلك مثالا يتضح به المقام، ولنختر أحد كبار الحفاظ، المشهورين بكثرة الطلبة والتلاميذ، وهو حافظ عصره محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

قال الحافظ الحازمي في شروط الأئمة الخمسة(٥٧) وابن رجب في شرح العلل (٢٣٠) والعبارة لابن رجب: ونذكر لذلك مثالا: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي

لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، و عبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقا ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي ولا أبو داود ولا النسائي، ويخرج لبعضهم ابن ماجة، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين. اهـ.

ثم ذكر ابن رجب طبقات أصحاب نافع وأصحاب الأعمش.

قلت: و أهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، والمقدم منهم عند الاختلاف والاضطراب، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه ومعرفته لحديثه وتثبته فيه.

ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيرا حول تمييز الآخذين عن الراوي وأيهم يقدم عند الاختلاف، وقد أطال النفس بما لا مزيد عليه ابن رجب في شرح العلل (٢٥٩) في بيان كثير من ذلك، فانظره هناك فإنه غاية في الأهمية.

وتكلم الإمام النسائي في كتابه الطبقات عن طبقات كثير من الأئمة الحفاظ، فذكر طبقات أصحاب نافع والأعمش و غيرهم (٥٣-٧٧).

وهكذا فعل البيهقي في المدخل (١٠٠ فما بعد).

وذكر ابن المديني في علله أسماء من تدور عليه الأسانيد (٣٩)، ثم ذكر تلامذة جماعة من الصحابة والتابعين المشهورين بالرواية، كأصحاب ابن مسعود (٤٥-٤٩).

وأصحاب إبراهيم النخعي (٤٧).

وأصحاب ابن عباس (٤٧-٥٠).

وأصحاب زيد بن ثابت (٤٩-٥١).

وغيرهم.

وذكر ابن القيم في الفروسية (٢٨٥) طبقات أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد.

وتكلم أحمد كثيرا في علله حول أصحاب كثير من الأئمة المشاهير وأثبتهم فيه والمقدم عند التعارض.

فقال مثلا له ابنه في العلل (٢/ ٣٤٨):

قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟

فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي.

قلت له: ثم من؟

فقال أبو معاوية في الكثرة والعلم يعني عالما بالأعمش.

قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟

فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلا يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة وليس هم مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد.

قلت: فمالك؟

قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك؟ ثلاثمائة حديث أو نحو ذا، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس وعقيل ومعمر.

قلت له: شعيب؟

قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثا عن الزهري.

قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟

قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح ابن عمر.

قلت: فهؤلاء أصحاب الزهري، قلت: أثبتهم مالك؟

قال: نعم مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا علم الزهري يونس وعقيل ومعمر.

قلت له: فبعد مالك من ترى؟

قال: ابن عيينة. اهـ

٣ـ التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماع أو عرض أو إجازة أو مكاتبة أو وجادة أو غير ذلك، وهل كان الراوي يقظا متثبتا حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه، وهل كان شيخه حال العرض واعيا ضابطا لما يعرض عليه أم لا، وغير ذلك من الأمور التي تعين على كشف ما يعتري الراوي أثناء التحمل من سهو وغلط.

وكم تراهم يعلون بمثل هذه الأمور.

قال أحمد عن موسى بن عقبة: ما أراه سمع من ابن شهاب إنما هو كتاب نظر فيه.

وقال ابن معين عن الأوزاعي: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي[١].

وقال ابن القطان عن إسماعيل بن عياش: فإنه إنما يراعى في ذلك أشياخه فقط، لأنه كان بهم عالما، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل، فلم يكن فيهم كما هو في أهل بلده[٢].

وقال الدارقطني عن محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري: وكان لا يترك أحدا يتحدث في مجلسه، وقال: جئت إلى شيخ عنده الموطأ، وكان يقرأ عليه ويتحدث الشيخ مع قوم، فلما فرغ من القراءة قلت: أيها الشيخ يقرأ عليك وأنت تتحدث؟ فقال:

(١) شرح العلل (٢٦٧).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٢١٣).

كنت أسمع، فلم أرجع إليه[١].

وسئل يحيى بن معين عن الحميدي صاحب ابن عيينة، فقال: كان يجيء إلى سفيان ولا يكتب، قلت ليحيى: فما كان يصنع، قال: كان إذا قام أخذها، يعني يحيى أنه كان يتسهل في السماع[٢].

وقال أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ، وهو شبه النائم[٣].

وقال الذهبي في السير (٦/ ٣٣١): كان ابن جريج يرى[٤] الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط[٥].

وقال الحاكم: عهدت مشايخنا لا يصححون سماع من سمع من أبي بكر محمد بن اسماعيل بن مهران الإسماعيلي الحافظ في المرض، فإنه كان ما يقدر أن يحرك لسانه إلا إيماءا، فكان إذا قيل له: كما قرأنا عليك قال لا لا لا، ويحرك رأسه بنعم، وأما عبد الله بن سعد، فحدثني أنه كان ما يقدر أن يحرك رأسه، وقال لم يصح لي عنه سوى حديث واحد، فإني قرأته عليه غير مرة إلى أن أشار بعينه إشارة فهمتها عنه أن نعم[٦].

وقال الحافظ في هدي الساري: ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه.

وقال الحافظ أيضا في الفتح (٨/ ٦٦٧) عن هذا: وذكر صالح بن أحمد في العلل عن

(١) سؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٣٤).
(٢) التاريخ لابن معين- رواية الدوري (٢/ ٣٠٨).
(٣) شرح العلل (٣٧١).
(٤) في الأصل المطبوع: يروي، والصواب ما ذكرته، والله أعلم.
(٥) ونحوه في الميزان (٣/ ٢٦٦).
(٦) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤٢).

علي بن المديني قال: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال ضعيف فقلت: إنه يقول أخبرنا، قال: لا شيء إنما هو كتاب دفعه إليه. اهـ. وكان ابن جريج يستجيز إطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة. اهـ

وسيأتي مزيد بسط لهذا في الفصل الموالي إن شاء الله، وكذا في أجناس العلة، إذا انتهينا إليه، وهو أوسع فصل في هذه الرسالة.

٤ـ ومما يلتحق بهذا: النظر في مدى طول ملازمته لشيخه، وتثبته وضبطه لرواياته، وهل هو بلديه أو لا؟ وهل لازمه حضرا وسفرا، أم صحبه في الأسفار فقط؟.

روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري يعني في الضبط، وذلك أنه كان يلازمه كثيرا حضرا وسفرا[1].

وقال الذهبي في التذكرة (١/ ١٧٢): وهو - أي جعفر بن برقان - وإن كان قد لين يسيرا في الزهري، فما ذاك إلا لأنه لم يلازمه ولا هو بالمكثر عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق حافظ للحديث كبير الشأن، واجب قبول خبره رحمه الله.

وقال الحافظ في الفتح (١/ ٣٥١): وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، لأنه جده وكان خصيصا به.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٠/ ٢٥): والصواب في ذلك طريقة أئمة الشأن العالمين به وبعلله، وهو النظر والتمهر في العلل والنظر في الواقفين و الرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع و بانتفائها في موضع آخر.

وقال في الفروسية(٢٨٤): وكذلك أصحاب الشافعي إنما يقبلون عنه ما كان من رواية الربيع والمزني والبويطي وحرملة وأمثالهم، فإذا روى عنه غيرهم ممن هو مثل هؤلاء وأجل منهم ما يخالف رواية أولئك لم يلتفتوا إليها، مثل أبي ثور وابن عبد الحكم

(١) الفتح لابن حجر (١٠/ ٢٠٢).

والزعفراني وقالوا أولئك أعلم بمذهبه ومذهبه ما حكوه عنه دون هؤلاء، بل ما نقله الترمذي عنه في كتابه بأصح إسناد وابن عبد البر وغيرهما ممن يحكي مقالات العلماء، لم يجعلوه في رتبة ما حكاه أولئك عنه ولا يعدونه في الغالب خلافا.

وقال الشافعي: لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان ألزم له منه(١).

وقال أبو زرعة لدحيم: قلت: فمن بعد عبد الرحمن بن يزيد بن جابر من أصحاب مكحول؟ قال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، قلت له: سعيد أكثر مجالسة لمكحول من الأوزاعي، قال: ذاك بين في حديثه، كان الأوزاعي ربما غاب(٢).

فتأمل كيف فضل سعيد بن عبد العزيز على الأوزاعي في روايتهما عن مكحول، لأنه أكثر مجالسة له منه، بخلاف الأوزاعي فكان ربما غاب عن مجالس مكحول.

وقال شعبة: هشام الدستوائي أعلم بقتادة وأكثر مجالسة له مني(٣).

وكما أن كثرة المجالسة دليل على مزيد تثبت الراوي في حديث شيخه، فقلة مجالسته له دليل على عدم تثبته فيه.

قال ابن معين عن سفيان بن حسين: حديثه عن الزهري ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم(٤).

قال في شرح العلل (٣٥٣): يعني لم يصحبه ولم يجتمع به غير أيام الموسم. اهـ

إذن فطول الصحبة للشيخ يمكن الراوي من سبر حديثه ومعرفته على الوجه المرضي، وكلما كان الراوي خصيصا بشيخه كان أضبط لحديثه من غيره، ولهذا تقرأ

(١) الفتح لابن حجر (٥/ ١٥٤).
(٢) شرح العلل (٣٠٤) وذكره في التهذيب (٤/ ٥٣) باختصار.
ثم وقفت على الأثر في تاريخ دمشق لأبي زرعة(١٧٧).
(٣) شرح العلل (٢٨٤) وذكره في التهذيب (١١/ ٤٠) باختصار ثم رأيته في الكفاية (٢٦٠).
(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٩٦).

في كتب التراجم كثيرا (فلان أعرف بفلان) أو (أعلم به)[١].

ولهذا كذلك كانوا يفضلون رواية الرجل إذا كان من آل بيت شيخه على غيره.

قال الحافظ في الفتح (٥/ ٤٠٧): واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم فيتعارض الترجيح، فلعل لأبي إسحاق فيه إسنادين.

وقال في الفتح كذلك (١/ ١٨٩): ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره.

وقال في الفتح كذلك (١٣/ ١٢٥): قوله (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعا، وأدخل عبد الحميد بن جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلا، ولم يرفعه، وابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه، فرواياته هي المعتمدة. اهـ

وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري[٢].

فمع أن شعبة والثوري أحفظ من إسرائيل إلا أن ابن مهدي قدم عليهما إسرائيل لأنه لازمه.

ومن المهم في هذا الباب كذلك معرفة ما فات الراوي سماعه من الكتاب أو الجزء.

وقد تكلم أئمة الحديث كثيرا في عدد من الرواة بسبب روايتهم لكتب لم يصح لهم سماع جميع أحاديثها، فتقرأ في كتب التراجم والتواريخ: سمع كتاب كذا مع فوات في كذا وكذا، أو روى صحيح البخاري عن فلان على فوات في آخره، ونحو ذلك.

وجاء في آخر الجزء الثامن من السنن الكبرى للبيهقي ذكر صور سماعات وجدت في

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٦ـ٥٠٦)ـ(٧/ ٢٤٨) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٥ـ٥٦ـ٥٧ـ٥٨ـ٦٠ـ٦٤) لسان الميزان (١/ ٤٢٨) سؤالات ابن الجنيد (٣١٦)ـ شرح العلل (٢٨٨ـ٢٨٩ـ٢٩٨) تاريخ بغداد (٧/ ٢٦٧) (٩/ ١٨٠ـ١٨١ـ٢٨٣ـ٢٨٤).

(٢) الكامل (١/ ٤٢٣).

نسخة ابن الصلاح من السنن الكبرى، وفيها التنبيه على من سمع مع فوات.

ومن ذلك قوله: وسمع هذا المجلد طائفة كان النوم يعتريهم حالة السماع أحيانا منهم... (فذكرهم).

وقال: وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون في مجالس السماع وينامون ويتحدثون، ولهم فوات أيضا، منهم... (فذكرهم). اهـ

ووقع لإبراهيم بن سفيان فوت في الصحيح لم يسمعه من مسلم، مما تحمله بالإجازة أو الوجادة، كما نبه عليه ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم(١١٤).

٥ـ النظر في حال الراوي نفسه وضبطه وإتقانه وكثرة الوهم وقلته في مروياته، واتساع نطاق مروياته وقصرها، وتغير حفظه إما في مكان ما أو في حالة معينة أو في آخر عمره، وهكذا.

وسيأتي تفصيل لهذا في أسباب العلة عند الحديث عن عدم ضبط الراوي لبعض مروياته لعارض من العوارض، وهو السبب الرابع، فانظره هناك.

٦ـ النظر في سن الراوي وإمكان المعاصرة واللقي بينه وبين شيخه، ومواطن سماعه لمروياته، ووقت دخوله للبلدان للسماع.

فيتبين به الاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس والإرسال الخفي، فقد يكون الراوي عاصر المروي عنه، لكن لم يثبت لقاؤهما.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢١٧): ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه.

نقل مهنا عن أحمد قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري، وقال أبو حاتم في رواية: ابن سيرين عن أبي الدرداء لقد أدركه ولا

أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة[١]..(ثم ساق أمثلة).

وأدق من هذا النوع أن يكون الراوي جالس المروي عنه، لكنه لم يأخذ عنه شيئا، ولذا تكلموا في كثير من الرواة الذين ثبت لقيهم لشيوخهم، ومع ذلك عللوها بعدم السماع.

قال ابن رجب في شرح العلل (٢.١٥)وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم، فرواياتهم عنهم مرسلة، منهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير وأيوب وابن عون وقرة بن خالد رأوا أنسا ولم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه مرسلة، كذا قاله أبو حاتم، وقاله أبو زرعة في يحيى بن أبي كثير، وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير قد رأى أنسا فلا أدري سمع منه أم لا، ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي. وكذلك كثير من[٢] صبيان الصحابة رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصح لهم سماع منه فرواياتهم عنه مرسلة كطارق بن شهاب وغيره اهـ.

وقال أيضا: ولهذا المعنى تجد في كلام شعبة ويحيى وأحمد وعلي ومن بعدهم: التعليل بعدم السماع، فيقولون لم يسمع فلان من فلان، أو لم يصح له سماع منه[٣]. شرح العلل(٢٢١).

وأدق من هذا أن يكون الراوي جالس المروي عنه، ولكن لم يأخذ عنه إلا يسيرا كرواية سعيد بن المسيب عن عمر.

قال ابن رجب: فإن الأكثرين نفوا سماعه منه، وأثبت أحمد أنه رآه وسمع منه،

(١) وانظر تهذيب التهذيب (٤/٣١٨) و الإرواء (٢/١٣٩).
(٢) في الأصل: في، وهو خطأ.
(٣) وترى في جامع التحصيل للعلائي الكثير من هذا.

وقال مع ذلك أن روايته عنه مرسلة، لأنه إنما سمع منه شيئا يسيرا مثل نعيه للنعمان بن مقرن على المنبر، ونحو ذلك، وكذلك سماع الحسن من عثمان على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام، وروواياته عنه غير ذلك مرسلةشرح العلل(٢١٥).

قلت: وفي كتب العلل الكثير من هذا[١].

وأدق من هذا بكثير جدا، أن يكون الراوي جالس المروي عنه، وأخذ عنه كثيرا، لكن لم يثبت له سماع أحاديث معينة.

قال ابن معين عن حديث يونس بن عبيد عن نافع (مطل الغني ظلم): وقد سمعته من هشيم، ولم يسمعه يونس من نافع. قلت ليحيى: لم يسمع يونس من نافع شيئا؟ قال: بلى، ولكن هذا خاصة لم يسمعه يونس من نافع[٢].

وهذا النوع لا يهتدي إلى معرفته إلا كبار الحفاظ، لأن المحدث إذا تأمل روايته حكم بصحتها واتصالها لأن الراوي ثقة وشيخه كذلك، وهو معروف بالرواية عنه، وقد جالسه وأكثر عنه، ففي مثل هذا الحال لا يكاد يتوقف محدث في تصحيح مثل هذا السند، والأمر ليس كذلك عند أرباب العلل.

---

(١) قال ابن المديني في العلل الكبير: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤_٢٥).

وقال أحمد في العلل (٢/ ٢١٠ رواية عبد الله): لم يسمع هشيم من أيوب إلا حديثا واحدا.

وقال كذلك (١/ ٢٩٨): لم يسمع غندر من حجاج إلا حديثا واحدا.

وقال أيضا (١/ ١٥١): لم يسمع الثوري من أبي عون إلا حديثا واحدا عن عبد الله بن شداد.

(٢) الكامل(٧/ ١٣٥).

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٧٩): وسماع أبي قلابة من أنس صحيح إلا أنه قيل لم يسمع منه هذا.

وقال فيه أيضا (١/ ٢١٠): وإسناده منقطع بين الحكم ومقسم، لأن هذا من الأحاديث التي لم يسمعها منه، وفي العلل لابن أبي حاتم(٢/ ١٥٤): لم يسمع الحكم حديث مقسم (في الحجامة في الصيام) من مقسم.

٧ـ معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم ونسبهم، واتفاقها وافتراقها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم وتلامذهم وشيوخهم ووفياتهم.

وهذا يساعد على معرفة اشتباه الرواة وتصحيفات الأسانيد، وانقلاب الأسامي وغيرها، وكذا معرفة الإرسال الخفي.

وتطالع كثيرا في كتب التخريج والعلل التعليل بمثل هذا، وأن الراوي اشتبه عليه اسم فلان بفلان أو انقلب اسمه أو المعروف بروايته عن فلان هو فلان لافلان وهكذا، وسنذكر نماذج من هذا إن شاء الله في فصل أسباب العلة، فانظر السبب الثاني.

٨ـ معرفة أصول الكتب ودرجتها في الضبط والاتقان، وهل هي أصول مقابلة محررة أم لا.

وهذا يعين على اكتشاف كثير من الأوهام التي تقع للرواة في أصولهم أو أصول مشايخهم.

وبالتأمل في تصرفات المحدثين يلاحظ أنهم يعلون كثيرا بكون هذا الحديث ليس في أصل فلان، أو نظرنا في كتابه فلم نر هذه اللفظة فيه أو لم يكن لفلان أصل صحيح وغيرها.

ومن أمثلة ذلك: قال الحسن بن لؤلؤ الوراق: رحلت إلى سامراء إلى إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي على أن أسمع الموطأ، فلم أر له أصلا صحيحا فتركت وخرجت ولم أسمع[١].

قال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٢٧): ضعف شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله هذه اللفظة (وأهلكت) وحملها على أنها أدخلت على محمد بن المسيب الأرغياني... ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري... وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك

(١) سؤالات السهمي للدارقطني (١٦٨)، وكم في هذه الطبعة من تصحيفات، ولو انبرى فاضل بتتبع كتب الحديث والرجال التي أساء لها محققوها لكان حسنا، ثم رأيت القصة في تاريخ بغداد (٦/ ١٣٦).

الرواية أيضا خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف المعلى بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة . اهـ .

وقال أبو الحسن الهروي: الحديث في أصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم غلط . . . الجوهر النقي (٤/ ٨٨).

وأنكر أحمد وغيره على عبد الرزاق حديث (الخيل معقود في نواصيها الخير)، وقال: لم يكن في أصل عبد الرزاق[١] .

وقال الذهبي: وكان أبو بكر قوي النفس، بحيث إنه استنكر حديثا تفرد به يحيى بن معين عن حفص بن غياث، فقال: من أين له هذا؟ فهذه كتب حفص ما فيها هذا الحديث[٢] .

وقال الحاكم في المعرفة (١٦): ثم يتأمل أصوله، أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها

وكم أعل المحدثون بكون هذا الحديث ليس في كتاب فلان، أو نظر في كتابه فلم يراها فيه[٣]، أو لم يكن سماعه فيها ولا له أصول بها[٤]، أو كتابه غير مقابل[٥] .

وروى الحاكم في المعرفة (٤١) حديث (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين

---

(١) شرح العلل (٣٢٣).

(٢) السير (١١/ ١٢٥).

(٣) انظر نصب الراية (٢/ ٤٥٣) والتلخيص الحبير (٢/ ١٨٩-٢٠٤) وعلل مسلم لابن عمار الشهيد (رقم ٢٥) والجرح والتعديل (٣/ ٥٧٠) وتاريخ ابن معين (٢/ ٤١٠-٣٩٥) والعلل لابن أبي حاتم (١٣٢-١٠٦-١٣٧-٤٠٨-٤٢٠) والعلل لأحمد (٢/ ١١٣) والميزان (٢/ ٤٤٥) (١/ ٣٤) وتهذيب التهذيب (١/ ١٠٦) والصحيحة (٥/ ٤٩٦) واللسان (٧/ ٩٨) وسؤالات الحاكم للدارقطني (١٧٨) وسؤالات الآجري لأبي داود (٢٩٨) وعلل الدارقطني(٥/ ٣٤٦).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٥٤-٥٥) (١١/ ١٧٧)-(١٠/ ٣٧٢) وسؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٦٦) واللسان (٥/ ٢٤٣).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٤٨٠).

يلونهم، فلا أدري أذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه قرنين أو ثلاثة).

ثم قال: هذا حديث مخرج في الصحيح لمسلم بن الحجاج، وله علة عجيبة.

حدثناه محمد بن صالح بن هانئ ثنا محمد بن نعيم ثنا عمرو بن علي ثنا أزهر ثنا ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (خير الناس قرني).

قال فحدثت به يحيى بن سعيد فقال: ليس في حديث ابن عون عن عبد الله، فقلت له: بلى فيه. قال: لا، فقلت: إن أزهر ثنا عن ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: رأيت أزهر جاء بكتابه ليس فيه عن عبد الله.

قال عمرو بن علي: فاختلفت إلى أزهر قريبا من شهرين للنظر فيه، فنظر في كتابه ثم خرج، فقال: لم أجده إلا عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ.

وقال أحمد: قال لي نعيم - أي ابن حماد - هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إلي كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول: للناس بعد، وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث[١].

واستنكر أبو داود وغيره أحاديث على الحافظ يعقوب بن محمد بن كاسب فطولب بالأصل فلم يخرجه، فأخرجه بعد، فوجدوا التغيير طريا[٢].

وتكلموا في عدد من الرواة لإلحاقهم في أصولهم ما ليس منها، فطولبوا بالأصل، فوجدوا التغيير طريا[٣].

وذكر ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٣٠٧) حديثا، وقال: وإسناده في الظاهر على

(١) التلخيص الحبير (١/ ١٥٩).

(٢) السير (١١/ ١٥٨).

(٣) انظر الميزان (٣/ ٤٩٦-٤/ ٤٥١) واللسان (٣/ ٢٣-٥/ ٣٠٦-١٤٥-٦/ ٢٦٢) والضعفاء للعقيلي (٤/ ١٥٥٠).

شرط مسلم، ولكن قد أعله يحيى بن معين بأنه لم يكن في كتاب الدراوردي . اهـ .

وقال أحمد عن إسماعيل بن أبان الغنوي : أعطانا كتاب فطر، فإذا هو كتاب عتيق ملحق فيه : فطر عن أبي الطفيل عن علي في لبس الخضرة[(١)] .

وفي تاريخ بغداد (١٢/ ٤٧٣) عن إبراهيم بن محمد بن سفيان قال: صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة وازدحم الناس عليه، حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب، وطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم . اهـ

وسئل أحمد عن حديث رواه إبراهيم بن سعد الزهري الثقة عن أبيه عن أنس مرفوعا: الأئمة من قريش، فقال: ليس هذا في كتب إبراهيم فلا ينبغي أن يكون له أصل[(٢)] .

وقال أحمد عن حديث رواه الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي كان يستعذب له الماء: ليس له أصل في كتابه، وقال ابن معين في حديثه عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا تقتل عمار الفئة الباغية: إنه لم يكن في كتابه أيضا[(٣)] .

وقال أحمد عن عبد الرزاق: لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه، جاء بخلافها[(٤)] .

فإنما استطاع أحمد معرفة علة حديث عبد الرزاق لمعرفته ما بأصل كتابه .

ومن طرائف الباب ما جاء في سؤالات السهمي قال: سألت الدارقطني: قلت: أبو قرة موسى بن طارق لا يقول أخبرنا أبدا يقول ذكر فلان، ايش العلة فيه، فقال: هو سماع له

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٢٣٩) .
(٢) شرح العلل (٣٢٧) والميزان (٣٤) والتهذيب (١/ ١٠٦) وموافقة الخبر الخبر (١/ ٤٧٤) .
(٣) انظر شرح العلل (٣٢٤) .
(٤) انظر شرح العلل (٣٢١) .

كله، وقد كان أصاب كتبه آفة فتورع فيه، فكان يقول: ذكر فلان. اهـ. (٢٧٥).

وبالعكس يدل عندهم الخط العتيق على صحة السماع، قال الحسين بن حميد بن الربيع (بعد كلام): فقمت فطلبته - أي كتابه الذي سمعه من أبي كريب - فوجدته وعليه ذرق الحمام وإذا سماعه مع أبيه بالخط العتيق...[1]

٩- معرفة الأسانيد المطروقة، التي تسبق إليها الألسنة.

ولذا تراهم يعلون بأن فلانا سلك الجادة أو لزم الطريق.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٨) بعد أن ذكر علة حديث: قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام فيسلكها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة[2].

وقال ابن رجب في الفتح(٥/ ٣٥): فإن عروة عن عائشة سلسلة معروفة يسبق إليها لسان من لا يضبط ووهمه، بخلاف عروة عن ابن عمر، فإنه غريب لا يقوله إلا حافظ متقن.

وسأزيد هذا بحثا في الفصل الموالي (أسباب العلة- السبب السادس، فانظره هناك)

١٠- معرفة مخارج كل حديث ومن عرف بروايته.

قال الخليلي في الإرشاد(١/ ٢٠٥): فمن نظر إليه ممن لا معرفة له، حكم بصحته لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظا في هذا الشأن بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغوا إلى الامام الذي يكون عليه مدار الحديث ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه، فيميز بين الخطأ والصواب.

---

(١) تاريخ بغداد (٥/ ١٩).

(٢) وانظر العلل لابن أبي حاتم (١/ رقم ٥٨٢-٢١٣-٢٨٨) وغيرها.

ولذا تراهم يعلون بأن الحديث ليس من حديث فلان[١]، أو هذا الحديث يشبه حديثه حديث فلان[٢].

قال ابن رجب في شرح النووية (٢/ ٤٥١): وقد استنكر الإمام أحمد روايات معقل عن أبي الزبير، وقال: هي تشبه أحاديث ابن لهيعة، وقد تتبع ذلك فوجد كما قاله أحمد رحمه الله.

وقال ابن معين عن يحيى بن يمان: لا يشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري[٣].

واستنكر أبو حاتم على محمد بن يزيد الأسلمي حديثا، وقال له: ليس هذا من حديث ابن نمير.هذا من حديث حفص بن غياث[٤].

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٤): وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه، كما قال ابن معين في مطرف بن مازن أنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفا كذاب، يعني علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمرو: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمرو.

ومن ذلك ماذكره البرذعي قال قال لي أبو زرعة خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما، وقال لي أبو حاتم: أخاف

(١) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ رقم ٧٠٥-٩١٨-٩٢٢-١١١٠) - (٢/ ٤).

(٢) انظر العلل لابن أبي حاتم كذلك (١/ ٧٨٣) - (٢/ ١٠-٢٦٩) علل صحيح مسلم لابن عمار الشهيد (١١٩) والسير (٨/ ٧).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٦).

أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان. انتهى.

ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكون أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان، ودلساه عن شيوخهما.

ثم ساق ابن رجب أمثلة شبيهة.

ومن هذا الباب: النظر في مخارج الأحاديث المتقاربة خطا أو إملاءا، فقد دخل على عدد من المحدثين الوهم بسبب انتقال ذهنه من سند إلى آخر قريب منه[1].

١١ـ ومن أهم ما يستعان به على معرفة علل الحديث كثرة الاشتغال بالحديث ومداومة النظر ومجالسة حفاظ الوقت، والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل، حتى يختلط الحديث بلحمه ودمه، فتصبح له هيأة نفسانية راسخة، وملكة حديثية متميزة، يستطيع بها معرفة الحديث الصحيح من السقيم.

قال الحاكم في المعرفة (٥٩ـ٦٠): وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفي من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير على علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٢٥٧): ولابد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به كيحيى بن سعيد القطان ومن تلقى عنه كأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه. اهـ.

وقال الخطيب في الجامع (٢/ ٢٥٧): فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها

(١) انظر التلخيص الحبير (١/ ٢٨١ـ٢/ ١٥٥)، وستأتي نماذج من هذا في أسباب العلة.

إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد. ثم أسند عن ابن المديني قال: ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة. اهـ.

قلت: ولابد مع ذلك من التحلي بطول الصبر والمثابرة وبالذكاء الحاذ، والنظر الثاقب، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

قال السخاوي في فتح المغيث (١/٢٣٦): فالله تعالى، بلطيف عنايته، أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليفهم وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٧): ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الكلام الذي لا يشبه كلامه. قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون مثله كلام النبوة، ونعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته.

وقال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/١٩٦ـ ١٩٧): وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس، فكما لايتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول صلى الله عليه وسلم التي لايشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة. اهـ.

قلت: فكثرة ممارسة الحديث توجب معرفة الصحيح من السقيم، ولهذا كان الربيع

بن خثيم يقول: إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل ننكره. رواه الخطيب في الكفاية (٤٧١) والحاكم في المعرفة (٦٢).